# عدم إهمال أحد: هل تتمكّن المنطقة العربية من الوفاء بالوعد؟

E/ESCWA/CL2.GPID/2025/2/Policy brief

## لمحة عامة

يحيق الحرمان والانكشاف إزاء المخاطر بحوالي 187 مليوناً من سكان المنطقة العربية، وذلك في مجالات حيوية مثل الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، والتكنولوجيا، والأمن الغذائي، والإسكان، والحقوق الأساسية. وتشير تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن المنطقة العربية تواجه مصاعب إنمائية جمة في الوفاء بالوعد بعدم إهمال أحد، على الرغم من تجاوز نصف المهلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[1]

يحيق الحرمان والانكشاف إزاء المخاطر بحوالي

**187 مليوناً**

من سكان المنطقة العربية، وذلك في مجالات حيوية مثل الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، والتكنولوجيا، والأمن الغذائي، والإسكان، والحقوق الأساسية.

# الرسائل الرئيسية

**ثغرات اجتماعية وصحية:** يفتقر حوالي **292 مليون** شخص إلى التغطية باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، ويفتقر **174 مليوناً** إلى الخدمات الصحية الأساسية.

**أوجه قصور في التعليم والعمالة:** في المنطقة العربية **78 مليون** أمي، و**15.3 مليون** عاطل عن العمل، و**41.2 مليون** عامل في القطاع غير النظامي من دون أي حماية.

**إقصاء تكنولوجي ومالي:** ليس لدى **154 مليون** شخص وصول إلى الإنترنت، ووصول **211 مليون** شخص إلى الخدمات المالية محدود.

**البنية التحتية والاحتياجات الأساسية:** يفتقر **50 مليون** شخص إلى مياه الشرب المأمونة، و**154 مليوناً** إلى الصرف الصحي المأمون، و**42 مليوناً** إلى الكهرباء، و**79.5 مليوناً** إلى المساكن الجيدة. ويعاني **154 مليون** شخص من انعدام الأمن الغذائي، و**56 مليوناً** من نقص التغذية.

**الشباب شديدو التعرّض للمخاطر:** هناك **29.3 مليون** شاب وشابة تعرّضوا للإهمال في مختلف مجالات التنمية. في عام 2022، بلغ عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب **24 مليوناً**، وعدد العاطلين عن العمل منهم **5.3 مليوناً**.

ينتشر بين بعض الفئات الاجتماعية (النساء والشباب) الحرمان في مجالات محدَّدة، وينتشر بين فئات أخرى (المهاجرون، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئون، والمسنون، والعمال غير النظاميين، والعمال في قطاع الزراعة، وسكان الأحياء الفقيرة) الحرمان والانكشاف إزاء المخاطر على أساس الظروف التي تتفرّد بها كل فئة من تلك الفئات.

## النساء

راكمت المنطقة للنساء مكاسب في مجالات عدة، مثل التشريع والتعليم والصحة، ولكن لا تزال هناك عقبات كبيرة قبل تحقيق المساواة الكاملة. فالتفاوتات، ولا سيما في التمكين الاقتصادي والتمثيل السياسي والوصول إلى الخدمات، في اتساع نتيجة للتحديات الهيكلية والمجتمعية، ما يعرّض النساء لمخاطر أشد.

### الإقصاء الاقتصادي

يُسَجَّل في المنطقة العربية أدنى معدل في العالم لمشاركة النساء في القوى العاملة، فلا تتجاوز النسبة 20 في المائة، وهي أقل بثلاث مرات من معدل مشاركة الرجال. وترتفع نسبة البطالة بين النساء إلى 20 في المائة، مقارنة بنسبة 8

©vefimov/stock.adobe.com

في المائة بين الرجال. ولا تزال الفوارق في الأجور كبيرة، حيث تصل إلى 48 في المائة في بعض البلدان[2]. وتتعرّض الشركات التي تقودها النساء لقيود مالية، ونسبة ما يملكن من عقارات منخفضة للغاية، فلا تزيد على 3 في المائة من الأراضي في الأردن، وتقل عن 1 في المائة في مصر. وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزيد نسبة النساء المتملكات للأراضي على 5 في المائة[3].

## نقص في التمثيل السياسي

لا تشغل النساء سوى 11 في المائة من المناصب القيادية في المنطقة العربية، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 27 في المائة[4]. وضيَّقت المنطقة العربية الفجوة بين الجنسين في التمثيل السياسي بنسبة 15 في المائة فقط، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 22 في المائة. ونجحت الإمارات العربية المتحدة في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمان، وبالمقابل لا يزال تمثيل النساء متدنياً للغاية في برلماني اليمن وقطر، بنسبة أقل من 5 في المائة. وتزايدت نسبة التمثيل النسائي في المغرب إلى 24 في المائة، وفي العراق إلى 29 في المائة، إلا أن الفجوات لا تزال كبيرة[5].

## الحرمان من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية

تراجعت وفيات الأمومة من 240 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي في عام 2000 إلى 132 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي في عام 2020، إلا أن الوصول إلى الرعاية الصحية لا يزال مقيَّداً. في الأردن ومصر والمغرب، تفتقر 13.6 مليون امرأة إلى إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة. ويبلغ عدد النساء المصابات بفقر الدم في المنطقة 36 مليوناً، ما يجعله تحدياً مزمناً للصحة الإنجابية[6].

## الإنجازات في التعليم تواجه تحديات

تضاءلت الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ولكن التفاوتات من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة لا تزال قائمة بين البالغين. وتحسَّنت، في المنطقة ككل، معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء، من 53 في المائة في عام 2000 إلى 68 في المائة في عام 2022، إلا أن الفجوة بين الجنسين لا تزال كبيرة في اليمن (38 في المائة) وفي الصومال (26 في المائة)[7]. وسُجِّل أيضاً تقدُّم كبير في الحصول على التعليم، فبلغ متوسط معدل التحاق الفتيات بالمدارس 95 في المائة، إلا أن المعدلات تنخفض كثيراً في المرحلة الثانوية العليا، إلى 67 في المائة فقط من الفتيات[8].

## العنف القائم على نوع الجنس

لا يزال العنف القائم على نوع الجنس تحدياً كبيراً. على سبيل المثال، تتعرّض 26 في المائة من النساء المصريات لعنف الشريك الحميم. وأضرَّ زواج الأطفال بما نسبته 25 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً في المنطقة، وتعرّضت 37 مليون امرأة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في سبعة من بلدان المنطقة. ويُفاقِم النزاع العنف القائم على نوع الجنس، كما في حالة اليمن، حيث تزايدت الحوادث بنسبة 70 في المائة منذ عام 2015[9].

## التحديات المتداخلة

تشتد الأعباء على النساء بفعل النزاع والنزوح وتغيُّر المناخ. في اليمن، ترأس 30 في المائة من النساء النازحات أسراً معيشية، ويعشن غالباً في فقر. وتتعرّض النساء في المناطق الريفية لأوجه مضاعفة من عدم المساواة، تشمل فجوة، على أساس نوع الجنس، بنسبة 14 في المائة من حيث استخدام الإنترنت، علاوة على محدودية الوصول إلى المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية.

# الشباب

تبلغ نسبة سكان المنطقة العربية الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً أكثر من النصف. وتواجه المنطقة مصاعب كبيرة في تلبية احتياجات سكانها الشباب، إذ يتعرّض الكثير منهم للإهمال بسبب الحواجز النُّظُمية في الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

## الحرمان الاقتصادي

تبلغ نسبة البطالة بين الشباب في المنطقة العربية 26 في المائة، مقارنة بنسبة 10 في المائة بين البالغين. وتنتشر بين الشباب العمالة غير النظامية، بنسبة لا تقل عن 89 في المائة، مقارنة بنسبة 69 في المائة من البالغين. وفي السودان وجزر القمر، يعمل أكثر من 98 في المائة من العمال الشباب في القطاع غير النظامي، ما يحرمهم من الأمن الوظيفي، ومن الحماية الاجتماعية إلا بدرجة محدودة، إن حصلوا عليها أصلاً، ويعرّضهم لانخفاض الأجور. ومن أهم الحواجز الهيكلية أمام استقلال الشباب الاقتصادي هو أن 26 في المائة منهم فقط لديه حسابات مصرفية، وأن 3 في المائة فقط يمكنهم الحصول على قروض لبدء الأعمال التجارية[10].

## الحرمان من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية

لا يحصل الشباب في المنطقة العربية على رعاية صحية كافية. وفي عام 2021، أعرب 63 في المائة من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً عن عدم رضاهم عن خدمات الرعاية الصحية. يبلغ المتوسط الإقليمي للولادات بين المراهقات 43.6 ولادة لكل 1,000 امرأة عمرها بين 15 و19 عاماً، وهذا المتوسط أعلى من المتوسط العالمي البالغ 41.3 لكل 1,000 امرأة، وولِدَ ما يقرُب من مليون طفل لأمهات مراهقات في عام 2023. ومعدلات وفيات الأطفال تدعو إلى القلق، حيث سُجِّلت 827,810 حالات وفاة للأطفال في عام 2023. ومن المتوقع أن يتضاعف معدل انتشار السمنة بين الأطفال والمراهقين من 11 في المائة في عام 2020 إلى 23 في المائة بحلول عام 2035. والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق من الأسباب الرئيسية للوفيات بين الشباب. فشكّل، في لبنان، الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 عاماً 42 في المائة من الإصابات والوفيات المرتبطة بحوادث المرور[11].

## الحرمان من حيث الوصول إلى التعليم

لا تزال جودة التعليم تشكِّل تحدياً، حيث أعرب 87 في المائة من الشباب، في عام 2018، عن عدم رضاهم عن التعليم. وأكثر من 50 في المائة من الطلاب في المنطقة لم يتمكنوا من تلبية الحد الأدنى من المعايير في الامتحانات الدولية. والتباين كبير، من بلد إلى آخر، من حيث التحصيل العلمي، فلا تزيد نسبة الشباب الذين يحصلون على التعليم العالي في مصر وتونس على 27 في المائة، مقارنة بنسبة 50 في المائة في الأردن. وتطول فترة انتقال ما بين 30 و40 في المائة من الشباب من الدراسة إلى العمل نتيجة لعدم تواؤم المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل، وهذا يساهم في زيادة نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب إلى 31 في المائة، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 21 في المائة[12].

**87 في المائة**

**من الشباب أعربوا في عام 2018، عن عدم رضاهم عن التعليم.**

**50 في المائة**

**من الطلاب في المنطقة لم يتمكنوا من تلبية الحد الأدنى من المعايير في الامتحانات الدولية.**

## الحرمان من حيث الحماية الاجتماعية

لا تغطي نُظُم الحماية الاجتماعية نسبة كبيرة من الشباب العاملين في القطاع غير النظامي. وفي مسح غطّى خمسة بلدان في المنطقة العربية، أفاد 30 في المائة من الشباب أن أصحاب العمل يرفضون تسجيلهم في الضمان الاجتماعي، ما يكشف هؤلاء العمال الشباب لخطر الفقر والمرض والإصابة في مكان العمل.

## القيادة والتمكين السياسي

تبلغ نسبة تمثيل الشباب، الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً، في البرلمانات، في خمسة عشر بلداً عربياً تتوفر عنها المعلومات، 1.3 في المائة، أي أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 2.8 في المائة[13]. ويعود اعتزال الشباب للسياسة، بالدرجة الأولى، إلى تدني الثقة في الحكومات والافتقار إلى سياسات فعّالة تراعي قضايا الشباب. خلال جائحة كوفيد-19، تزايدت البطالة بين الشباب، واضطرب التعليم مراراً، وتضاعفت تحديات الصحة النفسية، حيث أُبلِغ، في تونس، عن انتشار الاكتئاب بين 15 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً[14].

## التحديات المتداخلة

يفاقم إقصاءَ الشباب كلٌّ من النزاع وتغيُّر المناخ والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. وتغيَّب عن المدرسة أكثر من 25 مليون طفل، تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عاماً، في مناطق النزاع، وهذا يزيد من خطر تعرّضهم للاستغلال. وفي المناطق الريفية، تبلغ معدلات عزوف الشباب عن العمل 45 في المائة في مصر و33 في المائة في تونس، وذلك مقارنة بنسبة 33 في المائة في المناطق الحضرية في مصر، و25 في المائة في المناطق الحضرية في تونس.

# المهاجرون

في عام 2020، بلغ عدد المهاجرين الذين تستضيفهم المنطقة العربية 32 مليوناً، وتواجه بلدان المنطقة مصاعب كبيرة في معالجة إقصاء المهاجرين الناجم عن التفاوتات الاقتصادية والحواجز النُّظُمية والأزمات المتكررة.

## العمل والاستغلال الاقتصادي

معظم المهاجرين عمال قليلو المهارات، ويتركّزون في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تستضيف 28 مليون مهاجر.

والكثير منهم في وظائف منخفضة الأجور، في قطاعي البناء والعمل المنزلي، والنساء المهاجرات شديدات التعرّض للمخاطر. تقيِّد الأنظمة القانونية، مثل نظام الكفالة، حصول العمال على حقوقهم، وتحول دون التنقُّل الوظيفي، وتمكِّن من الاستغلال. ولا تشمل حماية الحد الأدنى للأجور ثلثي العاملات المنزليات، وتتقاضى نسبة كبيرة منهن أجوراً متدنية للغاية، ولا يتمتّعن إلا بقدرة محدودة على المفاوضة الجماعية. ويفتقر 89 في المائة من المهاجرين العاملين في القطاعات غير النظامية إلى الضمان الاجتماعي، ما يزيد من تعرّضهم للمخاطر الاقتصادية، لا سيما خلال صدمات مثل جائحة كوفيد-19.

## الحرمان من حيث الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية

كثيراً ما يفتقر المهاجرون إلى الخدمات الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية العقلية، ويواجهون أوجهاً نُظُمية من الإقصاء. يقدِّم 11 بلداً عربياً الرعاية الصحية الأساسية بغض النظر عن حالة الهجرة، إلا أن الأوجه الأوسع للحماية لا تزال غير كافية. وبصورة عامة، لا تغطي أنظمة الحماية الاجتماعية المهاجرين بالدرجة الكافية؛ إلا أن البحرين تقدِّم برامج بطالة لغير المواطنين. وفي عُمان، يتوقع أن يوسّع قانون الحماية الاجتماعية الجديد إجراءات الحماية لتشمل العمال المسجَّلين غير العُمانيين. وفي القطاعات التي اشتد تأثُّرها بجائحة كوفيد-19، فَقَدَ الكثير من المهاجرين وظائفهم، أو لم تسدَّد لهم أجورهم، ما عمَّق التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية[15].

## الإقصاء والتمييز الاجتماعيان

يواجه المهاجرون الذين لا يتحدثون باللغة العربية صعوبات في الاندماج مع السكان المحليين بسبب الحواجز اللغوية والثقافية، التي تفاقمها كراهية الأجانب والطبقية والعنصرية. وتمنع الحواجز القانونية المهاجرين من تغيير أصحاب عملهم بسهولة، أو من الوصول إلى العدالة عند سوء المعاملة، ما يديم الأوجه النُّظُمية لعدم المساواة.

## النزوح القسري والهجرة غير النظامية

كثيراً ما يواجه المهاجرون الهاربون من النزاع والفقر مخاطر جسيمة. وسُجِّل، في عام 2023 وحده، 2,750 وفاة أثناء محاولات محفوفة بالمخاطر لعبور البحر الأبيض المتوسط. ويتعرّض المهاجرون في ليبيا لأوجه من الاستغلال الشديد، تشمل الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف القائم على نوع الجنس. ويزيد وضع الهجرة غير النظامية من تهميش المهاجرين، إذ يحد من وصولهم إلى الخدمات العامة والحماية القانونية.

## أوجه متداخلة من التعرّض للمخاطر

يشتد حرمان النساء المهاجرات والعمال القليلي المهارات، فيهدِّد النساءَ المهاجرات العنفُ القائم على نوع الجنس، ويتعرّض العمال قليلو المهارات للتفاوتات في الأجور. وتداخُل عوامل مثل العرق والوضع القانوني والصدمات الاقتصادية، ما يفاقِم إقصاء المهاجرين، ويحد من قدرتهم على الارتقاء الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي.

# الأشخاص ذوو الإعاقة

البيانات المتاحة عن الأشخاص ذوي الإعاقة محدودة للغاية، وهناك أوجه عديدة لعدم الاتساق في جمع تلك البيانات. وعلى الرغم من ذلك، تشير التقديرات إلى أن 16 في المائة تقريباً من سكان العالم لديهم إعاقة، وأما في المنطقة العربية، فتتراوح معدلات الانتشار بين 2 في المائة في عُمان و5 في المائة في البحرين والمغرب. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية[16].

©Waseem Ali Khan/stock.adobe.com

©Johannes/stock.adobe.com

## الحرمان من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية

الأشخاص ذوو الإعاقة أشد عرضة من نظرائهم من غير ذوي الإعاقة لأن تكون الخدمات الصحية التي يتلقونها لا تلبي احتياجاتهم. وفي لبنان، يتحمَّل حوالي 82 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة نفقات طبية مستمرة، مقارنة بنسبة 25 في المائة من غير ذوي الإعاقة. وأحْجَمَ 62 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة عن التماس العلاج الطبي بسبب القيود المالية، مقارنة بـ 28 في المائة فقط من نظرائهم من غير ذوي الإعاقة. والأشخاص ذوو الإعاقة أشد تعرّضاً للوقوع في الفقر، ولمواجهة المصاعب في الحصول على الغذاء. في مصر، يواجه 30 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات في الحصول على وجبات الطعام، مقارنة بنسبة 14 في المائة من الأشخاص غير ذوي الإعاقة[17].

## الحرمان من حيث الوصول إلى التعليم

تشير نتائج مختلف البلدان في المنطقة العربية إلى أن معدلات الأمية بين الأشخاص ذوي الإعاقة أعلى. وفي فلسطين، لم يلتحق بالتعليم حوالي 46 في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاماً. في لبنان، يحصل 6 في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم العالي، مقارنة بـ 26 في المائة من أقرانهم غير ذوي الإعاقة[18].

## الحرمان من حيث فرص العمل

معدلات البطالة أكثر ارتفاعاً بين الأشخاص ذوي الإعاقة، فتصل إلى 51 في المائة في المملكة العربية السعودية، مقارنة بنسبة 16 في المائة بين غير ذوي الإعاقة. معدلات العمالة غير النظامية أعلى بين الأشخاص ذوي الإعاقة: تبلغ نسبة العمال ذوي الإعاقة في القطاع غير النظامي 64 في المائة في لبنان (مقارنة بنسبة 43 في المائة من غير ذوي الإعاقة)، و51 في المائة في الصومال (مقارنة بنسبة 43 في المائة من غير ذوي الإعاقة). وتطبِّق بلدان عديدة في المنطقة نظام تخصيص حِصص من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن تأثير هذه التدابير محدود بسبب عدم الامتثال[19].

## الحماية الاجتماعية

في المنطقة العربية، لا يحصل سوى 15 في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على تحويلات نقدية منتظمة في إطار برامج الحماية الاجتماعية، وذلك مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 33 في المائة. وأنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة، في الغالب، مجزأة، ما يفاقِم من فقر الأشخاص ذوي الإعاقة وتعرّضهم للمخاطر[20].

## التداخل

يواجه سكان الريف ذوو الإعاقة تحديات معقدة بسبب تعذُّر وصولهم إلى وسائل النقل والبنية التحتية. وتتفاقم مصاعب الأشخاص ذوي الإعاقة بفعل النزاعات والأزمات، حيث يُحرَمون من الوصول إلى طرق الإجلاء وخدمات الطوارئ. خلال جائحة كوفيد-19، تزايدت أخطار العنف المنزلي الذي تتعرّض له النساء ذوات الإعاقة، وتضاءلت تدابير الحماية التي تُقَدَّم لهن.

# اللاجئون والنازحون

تواجه المنطقة العربية واحدة من أخطر أزمات النزوح في العالم، فبلغ عدد النازحين قسراً الذين استضافتهم في أواخر عام 2022 أكثر من 35 مليوناً، شملوا 25 مليون نازح داخلياً بسبب النزاع والعنف. ويسعى ما يقرُب من 10 ملايين لاجئ للحصول على الحماية في المنطقة، بما في ذلك أكثر من 4 ملايين لاجئ تغطيهم ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، و5.9 مليون لاجئ فلسطيني مسجَّلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[21].

## النزوح الناجم عن النزاع

يبلغ عدد النازحين داخلياً 6.7 مليون في الجمهورية العربية السورية، و4.5 مليون في اليمن، و3.9 مليون في الصومال، و1.2 مليون في العراق. وفي السودان، أدى النزاع الذي نشب في عام 2023 إلى نزوح 6.7 مليون شخص داخلياً وأجبر مليوني شخص على الفرار من البلد. ومع حلول تشرين الأول/أكتوبر 2024، أدت الحرب على غزة إلى نزوح 90 في المائة من سكان القطاع، البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة، ما أدى إلى كارثة إنسانية[22]. ويستضيف لبنان أعلى نسبة للاجئين من مجموع السكان في العالم، ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في البلد 1.5 مليون لاجئ، علاوة على 180,000 لاجئ فلسطيني، و31,400 لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية. ويستضيف الأردن 655,762 لاجئاً سورياً[23].

## الظروف المعيشية وأوجه التعرّض للمخاطر

يفتقر العديد من النازحين إلى الرعاية الصحية الكافية بسبب الضغوط التي تثقل على أنظمة الخدمة. في عام 2021، هدَّد انعدام الأمن الغذائي 39 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان ومصر والأردن، وواجه الأطفال اللاجئون حواجز كبيرة. في لبنان، يفتقر 88 في المائة من اللاجئين السوريين إلى التعليم الثانوي، وفي البلدان المضيفة للاجئين السوريين تبلغ نسبة الأطفال السوريين غير الملتحقين بالمدارس 39 في المائة. والنساء والفتيات شديدات التعرّض للعنف القائم على نوع الجنس، لا سيما وأن النزوح يفاقِم مخاطر تعرّضهن للاستغلال والتحرُّش والعنف.

## مصاعب في الحماية الاقتصادية والاجتماعية

في عام 2020، بلغت نسبة البطالة بين اللاجئين السوريين في لبنان 39 في المائة، ونسبة العاملين في القطاع غير النظامي 70 في المائة. ويفتقر العديد من هؤلاء اللاجئين إلى تصاريح الإقامة القانونية، ما يحد من فرص العمل، ويعرّضهم للإقصاء عن شبكات الأمان الاجتماعي في البلدان المضيفة. على سبيل المثال، انخفضت نسبة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان إلى 7 في المائة في عام 2022، مما قلّص الدعم للاجئين[24].

بلغت نسبة البطالة بين اللاجئين السوريين في لبنان

**39 في المائة**

## التعرّض للمخاطر المتداخلة والمناخية

تتفاقم المخاطر القائمة بفعل النزوح، حيث يفتقر واحد من كل أربعة نازحين يعيشون في مستوطنات عشوائية حضرية إلى الخدمات الأساسية. ويضاعف تغيُّر المناخ من التحديات، فيتزايد خطر النزوح مع ارتفاع درجات الحرارة وتواتر موجات الجفاف واشتداد ندرة المياه. وقد تصبح بعض أجزاء المنطقة العربية غير صالحة للسكن في غضون الخمسين سنة المقبلة.

# المسنون

يتسارع في المنطقة العربية انتقال السكان إلى الشيخوخة، فتضاعف عدد المسنين (البالغة أعمارهم 65 عاماً فما فوق) خمس مرات خلال نصف قرن، من 4.5 مليون في عام 1970 إلى 20.8 مليون في عام 2020. يُتوقع، بحلول عام 2050، أن يصل عدد المسنين إلى 71.5 مليوناً، ما سيضاعف نسبتهم من السكان، من 5 في المائة إلى 11 في المائة. والمحرِّك الرئيسي لانتقال سكان المنطقة إلى الشيخوخة هو انخفاض معدلات الخصوبة وتزايد متوسط العمر المتوقع، إلا أن هناك تباين كبير في مدة الانتقال، إذ تتراوح من 10 سنوات في الكويت إلى 42 سنة في مصر[25].

## الحرمان من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية

في العديد من بلدان المنطقة العربية، يفتقر 70 في المائة من المسنين إلى التأمين الصحي. والأمراض غير المعدية هي السبب الرئيسي للوفاة بين المسنين، حيث تسببت في وفاة 3 ملايين منهم في عام 2019. ويضطر المرضى إلى تسديد أكثر من 70 في المائة من تكاليف الرعاية الصحية من حسابهم الخاص، ما يفرض عبئاً أكبر على المسنين والأسر. وتتزايد معدلات الإعاقة كثيراً مع تَقَدُّم العمر، فتصيب، في بعض البلدان، 31 في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق.

## الحرمان من حيث الوصول إلى التعليم

ثلثا المسنين أميون في مصر والمغرب والسودان. وتُمْعِنُ الأمية الرقمية في عزل المسنين، وتعوقهم عن الوصول إلى الخدمات والاتصالات، خاصة أثناء الأزمات.

## الحرمان من حيث الحماية الاجتماعية

لا يحصل سوى 42 في المائة من المسنين في المنطقة العربية على معاشات تقاعدية، مع تفاوتات كبيرة في المعدلات من بلد إلى آخر، تتراوح من 7 في المائة في اليمن، إلى 85 في المائة في تونس. وتشتد معاناة المسنات من الحرمان بسبب انخفاض مشاركتهن في سوق العمل واعتمادهن على معاشات تقاعد أزواجهن.

## التبعية الاقتصادية

استقرت نسبة إعالة الشيخوخة عند حوالي 7 في المائة منذ عام 1970، ولكن يُتوقع لها أن ترتفع إلى 17 في المائة بحلول عام 2050، ما يزيد العبء الاقتصادي على السكان في سن العمل[26].

## تحديات مرتبطة بالتمييز على أساس السن وبالصدمات

يحمل نصف سكان العالم آراء تمييزية على أساس السن، ما يساهم في إقصاء المسنين عن السياسات والخدمات. ويتأثر المسنون أكثر من غيرهم بالصدمات المناخية، والنزاعات، والأزمات الصحية مثل كوفيد-19، ما يدفعهم إلى دوامة الفقر وسوء التغذية والانكشاف إزاء المخاطر.

## فئات مستبعَدة أخرى

تواجه المنطقة العربية مصاعب جمة في تلبية احتياجات العاملين في القطاع غير النظامي والعاملين في قطاع الزراعة وسكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، مع أن هذه الفئات لا تزال من بين الأشد تعرّضاً للمخاطر في المنطقة.

# العاملون في القطاع غير النظامي

تمثل العمالة غير النظامية 70 في المائة من مجموع العمالة في المنطقة، ويعمل أكثر من 70 في المائة من العاملين في غير قطاع الزراعة والقطاع العام في وظائف غير نظامية. ويعاني العاملون في القطاع غير النظامي من سوء ظروف العمل، وتدني الأمن الوظيفي، ومحدودية فرص الحصول على الحقوق والخدمات المالية والحماية الاجتماعية. ومعدلات العمالة غير النظامية أعلى في المناطق الريفية، فيسجّل معدل 72 في المائة في مصر، و89 في المائة في المغرب، و81 في المائة في اليمن. وتؤثر الصدمات، مثل جائحة كوفيد-19، بشدة على العاملين في القطاع غير النظامي، إذ تُفْقِدهم مصادر الدخل وتفاقِم تعرّضهم للمخاطر[27].

# العاملون في قطاع الزراعة

يوظِّف قطاع الزراعة 19 في المائة من القوى العاملة على الصعيد الإقليمي، مع معدلات أعلى بكثير في بعض البلدان، مثل موريتانيا (53 في المائة)، والسودان (40 في المائة)، والمغرب (36 في المائة). ويدير 75-85 في المائة من الأراضي الزراعية أُسر مزارِعة تعمل في الحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة، لكن لا تزال هناك تفاوتات في الوصول إلى الأراضي وحقوق الحيازة، لا سيما بالنسبة للنساء، حيث لا تزيد نسبة الأراضي التي يمتلكنها في المنطقة على 5 في المائة. وتهدِّد استدامةً سُبُل عيش العاملين في القطاع الزراعي عواملُ مثل أنماط العمالة الموسمية، والافتقار إلى عقود رسمية، والاستبعاد من خطط التأمين الاجتماعي[28].

# سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية

في المنطقة العربية، يقيم 24 في المائة من السكان في الأحياء الفقيرة الحضرية أو المستوطنات العشوائية، وترتفع المعدلات أكثر في السودان (74 في المائة) وموريتانيا (59 في المائة) واليمن (44 في المائة). يعاني سكان الأحياء الفقيرة من عدم كفاية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء، وتتفاقَم معاناتهم بفعل المخاطر البيئية، مثل الفيضانات وفترات الجفاف. وتؤدي الصدمات، مثل النزاع والنزوح، إلى توسيع مساحات المستوطنات غير النظامية، حيث يعيش 31 في المائة من السكان النازحين في الأحياء الفقيرة[29].

### أوجه متداخلة من التعرّض للمخاطر

يواجه العاملون في القطاع غير النظامي والعاملون في القطاع الزراعي وسكان الأحياء الفقيرة تحديات معقدة بسبب الصدمات وضعف الحوكمة والعزلة الجغرافية. وتواجه النساء العاملات في القطاع الزراعي عقبات في الوصول إلى المدخلات والأسواق والحماية القانونية، بينما يشتد تعرّض سكان الأحياء الفقيرة للأخطار البيئية.

# ملاحظات ختامية

لا يزال الوعد بعدم إهمال أحد، حتى بعد مرور أكثر من نصف المهلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بعيد المنال في المنطقة العربية، وذلك نتيجة للعقبات الكبيرة التي تواجه مسيرة التنمية في المنطقة. وعلى الرغم من أن الإقصاء ترسِّخه أصلًا القوانين التمييزية والقيود الهيكلية والأعراف الاجتماعية، إلا أنه يتفاقَم بفعل النزاعات وأوجه قصور الحوكمة والصدمات. وتفتقر الفئات المهمَّشة إلى المساواة في الوصول إلى الفرص والخدمات والموارد، ومعالجة هذه القضايا يجعل الحاجة ملحةً إلى البيانات الموثوقة وإلى أُطُر للسياسات العامة تستوعب تداخل عوامل التهميش.

# توصيات في السياسة العامة

**النساء**

إزالة الحواجز النُّظُمية من خلال تنفيذ سياسات تراعي المساواة بين الجنسين، والدفع نحو المساواة في الأجور، وضمان التمثيل في صنع القرار. وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك معاشات التقاعد، والاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

**الشباب**

تمكين الشباب من خلال برامج ريادة الأعمال المبتكرة وحوافز إيجاد فرص العمل وتمثيل الشباب في آليات الحوكمة. والاستثمار في جمع البيانات للتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب المهمَّشون.

**الأشخاص ذوو الإعاقة**

التأكد من وضع سياسات شاملة لهم، وتحسين إمكانية وصولهم، وإعطاء الأولوية للمساعدة الإنسانية المستجيبة للإعاقة لا سيما في مناطق النزاع والمناطق الريفية.

**اللاجئون والنازحون**

تزويدهم بالمساعدة الهادفة والتدريب المهني والمساحات الآمنة، وإدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية وتقديم مبادرات اقتصادية مدعومة من المانحين في البلدان المضيفة.

**المهاجرون**

إصلاح نظام الكفالة، وضمان حماية الحد الأدنى للأجور، وإشراك المهاجرين في خطط التأهب للكوارث وأنظمة الحماية الاجتماعية.

**المسنون**

وضع سياسات لمكافحة التمييز ضدهم، وتوسيع نطاق وصولهم إلى المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والبنية التحتية الحضرية، والتأكد من شمول أصوات المسنين في التخطيط للسياسات العامة.

**العاملون في القطاع غير النظامي**

إجراء أبحاث شاملة، ودعم الانتقال إلى وظائف في القطاع النظامي، والاستثمار في آليات التضامن الاجتماعي لحماية الحقوق.

**العاملون في قطاع الزراعة**

تحسين البنية التحتية الريفية، وفرض الحماية للعمال، ودعم السيادة الغذائية مع معالجة التفاوتات بين الجنسين في حقوق الأراضي.

**سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية**

تحسين الحوكمة الحضرية، وتحصين المِنعة إزاء تغيُّر المناخ، وزيادة الوصول إلى الخدمات، مع التركيز على الفئات المعرّضة للمخاطر، مثل النساء والشباب والمهاجرين.

# الحواشي

1. يستند موجز السياسات هذا إلى العدد الخامس من تقرير التنمية الاجتماعية، الذي يَصْدُر قريباً تحت عنوان: إضاءة على الوعد بعدم إهمال أحد في المنطقة العربية.
2. Independent Arabia، «فجوة كبيرة بين أجور الجنسين في القطاع الخاص السعودي»، 2 August 2021.
3. Food and Agriculture Organization (FAO), "Gender and Land Rights Database" (accessed on 21 August 2023).
4. International Labour Organization (ILO), A Quantum Leap for Gender Equality for a Better Future of Work for All (Geneva, 2019).
5. ILO, A Quantum Leap for Gender Equality for a Better Future of Work for All (Geneva, 2019).
6. البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (جرى الاطلاع عليها في 12 تموز/يوليو 2023).
7. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics, "Bulk Data Download Service" (accessed on 19 September 2023).
8. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء (uis.unesco.org) حول المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. البلدان التي تتوافر عنها بيانات في معهد اليونسكو للإحصاء هي: تونس، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، وعُمان، ودولة فلسطين، ومصر، والمملكة العربية السعودية.
9. حسابات الإسكوا استناداً إلى المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.
10. World Bank. 2017. The Global Findex Database. https://globalfindex.worldbank.org.
11. ESCWA, Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region.
12. المرجع نفسه.
13. https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2023-10/youth-participation-in-national-parliaments-2023..
14. World Bank. 2017. The Global Findex Database. https://globalfindex.worldbank.org.
15. https://www.hrw.org/news/2024/10/23/oman-new-social-security-law-step-right-direction.
16. حسابات الإسكوا تستند إلى بيانات من مسح القوى العاملة في العراق 2021، ومسح القوى العاملة في الصومال 2019، ومسح القوى العاملة في لبنان 2018-2019، والمسح الصحي الديمغرافي في موريتانيا 2019، والمسح الصحي في البحرين 2018، ومسح القوى العاملة في مصر 2016، والمسح الديمغرافي في المملكة العربية السعودية 2016، وتعداد دولة فلسطين 2017، وتعداد الأردن 2015، وتعداد المغرب 2014، ومسح ميزانية الأسر المعيشية في اليمن 2014، وتعداد عُمان 2010.
17. حسابات الإسكوا على أساس مسح القوى العاملة في لبنان 2018-2019. تقتصر البيانات على الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فما فوق في لبنان.
18. المرجع نفسه.
19. حسابات الإسكوا تستند إلى بيانات من مسح القوى العاملة في العراق 2021، ومسح القوى العاملة في الصومال 2019، ومسح القوى العاملة في لبنان 2018-2019، ومسح القوى العاملة في مصر 2016، والمسح الديمغرافي في المملكة العربية السعودية 2016، وتعداد دولة فلسطين 2017، وتعداد الأردن 2015، وتعداد المغرب 2014، ومسح ميزانية الأسر المعيشية في اليمن 2014، وتعداد عُمان 2010.
20. حسابات الإسكوا استناداً إلى البيانات من منظمة العمل الدولية.
21. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).
22. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gaza-war-expected-socioeconomic-impacts-palestine-policy-brief-english_1.pdf.
23. The Internal Displacement Monitoring Centre, Global Report on Internal Displacement (2022).
24. ILO, "Social Security in the Arab States", 25 August 2016.
25. (ESCWA, Population and Development Report Issue No. 9: Building Forward Better for Older Persons in the Arab Region (2022.
26. United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects 2022 (New York, 2022); World Health Organization, Global report on Ageism (Geneva, 2021).
27. ILO, Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture (Geneva, 2018).
28. International Policy Centre for Inclusive Growth/United Nations Development Programme, FAO and ILO (2022). The role of social insurance schemes in addressing the risks faced by agricultural workers in the Middle East and North Africa.
29. UN-Habitat Regional Office for the Arab States, Informal Settlements in the Arab Region.

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

**رؤيتنا:** طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

**رسالتنا:** بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2400765A